

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية الادارة والاقتصاد

**الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية  
وتأثيرها في قرارات مستخدمي القوائم المالية  
دراسة ميدانية للمدة ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣**

رسالة تقدمت بها الى  
مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية  
كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المحاسبية

الطالبة

**صهبا عبد القادر احمد الصفاوي**

باشرف المحاسب القانوني

**سعد جهاد عزيز**

٢٠٠٥ م

١٤٢٦ هـ

**بغداد**

## المقدمة

المحاسبة علم اجتماعي لها دور مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويبرز دورها من خلال المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي في الوحدات الاقتصادية التي تحتل مكانة متميزة في هيكل المعلومات الكلي لتلك الوحدات لما تمتاز به من دقة نسبية ومستوى عالٍ من المنطق، والنظامية، والترتيب، وتوفرها عند الحاجة اليها. ولا يقتصر دور المحاسبة، على إنتاج المعلومات المحاسبية، بل عرضها بطريقة يسهل فهمها وإيصالها الى عدة أطراف عن طريق تقارير الإبلاغ المالي التي تتميز بقدرتها على زيادة المعرفة، وإزالة الغموض، وتخفيض درجة عدم التأكد لدى مستخدمي تلك التقارير؛ لذا تعد مصدر المعلومات الرئيس الذي يعتمد عليه عند اتخاذ قرارات اقتصادية مهمة كقرارات الاستثمار وقرارات الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية، والسلطات الضريبية تعتمد عليها في احتساب مقدار الضرائب المستحقة، وتساعد الإدارة بمختلف مستوياتها في صنع واتخاذ القرارات الإدارية. وهنا لا بد من الإشارة الى ان قدرة تقارير الإبلاغ المالي على التعبير عن الحقائق المالية تعد من أهم العوامل التي تزيد فاعلية اتخاذ القرارات الرشيدة ومن اجل ذلك ولكي تكون المعلومات الواردة في تقارير الإبلاغ المالي بالمستوى المطلوب من الدقة، والمصادقية يجب ان تكون تلك التقارير معدة بشكل يلبي متطلبات الغرض الذي أُعدت من أجله عن طريق توفير المعلومة السليمة بمصادقية عالية وتوقيت مناسب. وبما ان حقيقة كون تاريخ صدور، ووصول تقارير الإبلاغ المالي الى مستخدميها (بعد المصادقة عليها) يكون لاحقاً بمدة غير قصيرة بعد تاريخ الميزانية العمومية عليه اصبح لزاماً على مُعديها الأخذ بنظر الاعتبار أية أحداث لاحقة ذات تأثير جوهري عليها قد تقع خلال تلك المدة .

ولعل قيام المنظمات المهنية في معظم بلدان العالم بإصدار معايير محاسبية، وأدلة تدقيقية متوافقة تحدد أوجه، وكيفية معالجة هذه الأحداث، وأساليب الافصاح عنها، يُظهر مدى أهمية وضرورة هذا الموضوع. وليبيان مدى تأثير الاحداث اللاحقة على سلامة الابلاغ المالي، ومن ثم على قرارات مستخدمي القوائم المالية لا بد من التعرف على مدى الالتزام بتطبيق ما جاءت به المعايير المحاسبية وسلامة تنفيذها، وقد اختارت الباحثة بعض الشركات المساهمة، وبحثت كيفية معالجة الأحداث المهمة التي وقعت بشكل لاحق للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ بما فيها اضرار التعرض العسكري على العراق في آذار / ٢٠٠٣، وقد اضطرت الباحثة للتطرق الى أدلة التدقيق المتعلقة بالأحداث اللاحقة وإجراءات تطبيقها لارتباطها الوثيق بموضوع الرسالة.

سيعرض الموضوع بأربعة فصول

**الفصل الأول :** منهجية البحث ودراسات سابقة حول الموضوع .

**الفصل الثاني:** معيار الأحداث اللاحقة وأهميته لمستخدمي القوائم المالية

**الفصل الثالث:** الاجراءات الرقابة والادارية للاحداث اللاحقة في العراق

**الفصل الرابع:** الاستنتاجات والتوصيات .